



ورقة حول
رؤية المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتعزيز دور الشراكة
بين
القطاعين العام والخاص
Public- Private Partnership (PPP)
في تحقيق الأمن الغذائي العربي

مقدمة إلى

ملتقى الاستثمار الزراعي والسمكي

مسقط - سلطنة عمان

23 - 24 يناير 2019م



تعريف الشراكة بين القطاع العام و الخاص

يمكن تعريف الشراكات بأنها شراكات رسمية بين مؤسسات عامة وشركات من القطاع الخاص (شركات أعمال تجارية زراعية ومزارعين) مصممة لمعالجة أهداف التنمية المستدامة (الكفاءة العالية ، الاستدامة ، التنافسية) ، حيث يتم تحديد المزايا العامة المتوقعة من الشراكات بشكل واضح وتشارك المخاطر، بحيث تكون هناك أدوار ناشطة لجميع الشركاء في مراحل مختلفة من دورة مشروع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.



أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي

:

تشكّل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي السبيل الوحيد من أجل إعادة تمويل بنى

تحتية وإنشائها لتطوير القطاع الزراعي والأهم تمويل شركات العملية الإنتاجية (Infrastructure

حتى اليوم ال PPP فاعلة في تمويل البنى التحتية وليس عمليات القطاع الزراعي

= (+ Fixed & operation



Example contract farming



طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي:
تتميز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها شراكة طويلة الأمد
تهدف إلى تمويل مشاريع في القطاع الزراعي، عن طريق الاستفادة من
الكفاءة الإدارية والقدرات التمويلية والتسويقية والتنظيمية للقطاع
الخاص.



أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي :

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تغيير نشاط الحكومات من تشغيل البنية الأساسية والخدمات العامة، إلى التركيز على وضع السياسات للقطاع ووضع أولويات لمشروعات البنية الأساسية وتعزيز دور القطاع الخاص في العمليات الإنتاجية البحثية.



متطلبات الشراكة الناجحة

تتطلب الشراكات الناجحة في مجال الأعمال الزراعية التوفيق بين المصالح المتباينة والرؤى، والتوصل إلى توافق بشكل خاص بشأن أهداف القطاع العام والأوليات لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

القطاع الخاص	القطاع العام
الربحية	التكافل
الفعالية	الحماية
المحاسبة الفردية	المساواة



الرؤى المستقبلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي:

- وضع الخطوط العريضة والأهداف التنموية المرجوة من عملية الشراكة مع القطاع الخاص في المجال الزراعي.
- وضع الأطر العامة التي تحدد دور كل شريك في التنمية الزراعية بما يضمن كفاءة التنسيق والتكامل بين الأطراف جميعاً.
- حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص في القطاع الزراعي وتقويمها والاستفادة من إيجابياتها، وتلافي السلبيات الناتجة عنها.



- إعداد الأطر القانونية والتشريعية والمؤسسية اللازمة لإنجاح هذه الشراكة
عدم تدخل القطاع العام سلباً.
- توفير قاعدة بيانات عن المجالات الزراعية المطلوب الشراكة فيها، ووضع برامج زمنية لها تتوافق مع الخطط التنموية للدول.
- أهمية التركيز على تمكين المجتمع المحلي كطرف محوري وأساسي في الشراكة من أجل التنمية الزراعية تعظيم المسؤولية الاجتماعية.



■ الشراكة الناجحة بين القطاعين العام و الخاص تستوجب:

➤ البحث في أنسب الصيغ لخلق شراكة ناجحة .

➤ وضع قائمة بكل الخيارات المتاحة .

➤ تقييم كل خيار بحسب الفوائد المتوقعة

(Option Analysis)



عند تحليل الخيارات يتم مراعاة التالي :

- ✓ الجوانب الفنية والمالية .
- ✓ الأثر البيئي وفي الغالب هو تكلفه تساعد في إتخاذ القرار السليم عند استيعابها بوضوح وصراحة .
- ✓ أي الخيارات أكثر جاذبية من الناحية الربحية .
- ✓ مدى ملاءمة مناخ الاستثمار و الأطر والتشريعات التي تخدم الجميع .
- ✓ حدة المنافسة في الأسواق . (عدم التدخل السلبي)



■ أهداف تحليل الخيارات :

- تحديد إيجابيات وسلبيات كل خيار .
- إختبار عنصر المخاطرة .
- تحديد فرص وإمكانات نجاح المشروع .



■ لماذا نجحت مشروعات الشراكة في مجال الإنتاج الزراعي؟

■ لأن الأطراف ترغب في إنجاح التجربة.

■ لأن الهدف هو تأمين الغذاء .

■ لأن الطرفين يودان رؤية نمو أفضل ومستدام .

■ لأنها رؤية جديدة مصحوبة بأدوات وحزم تقنية أفضل .



نوع الشركات التي تدخل في ال PPPS:

➤ الشركات الأكثر قدرة وميلاً للإنخراط في شركات مع مؤسسات القطاع العام لتحقيق أهداف اقتصادية عامة مؤمن عليها.

➤ الشركات الأكثر رغبة في تحقيق نمو أعلى ومستدام للقطاع الإنتاجي الزراعي.



● محاور إرتكاز مشروعات الشراكة:

1. محور إستراتيجي:

- ✓ يهتم بتبادل ونقل وتوطين الممارسات والتقانات الناجحة.
- ✓ يراعي سياسات الدولة الموجهة للعمل في النشاط الزراعي.



2. محور تشغيلي:

➤ يهتم بتشكيل أنسب توليفة فنية تضمن أعلى مستويات إنتاج.

➤ يركز على تطبيق أفضل تنظيم إداري لضمان نجاح الشراكة



3- الإطار القانوني لـ PPPS:

- لا بد من وجود قانون ينظم التعاقدات (قانون الشراكة التعاقدية).
- لا بد من إطار مؤسسي يضمن أكبر قدر من التنسيق .
- توفر آلية تحكيم .



دولة الإمارات العربية المتحدة :

يوجد في دول الإمارات العربية المتحدة نحو ثلاثة عشر قانوناً تنظم العمل في المجالات الزراعية المختلفة، وتنظيم هذه القوانين عمليات الحجر النباتي والحيواني بما يكفل عدم دخول الآفات والأمراض إلى الدولة كما تنظم عمليات إستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتداولها ، وتسهم هذه التشريعات في خلق مناخ مناسب للشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي في الدولة .



تجربة الجزائر في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي:

قامت الحكومة بتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص لحفز الإستثمارات في الزراعة وتم إعتماد أسلوب الشراكة .

وبتوجيه من وزارة الزراعة، تم إختيار (174) مزرعة نموذجية في مساحة (155,368) هكتارا بهدف إعادة تأهيل وزيادة الطاقة الإنتاجية .

تم إنشاء (17) مزرعة تجريبية موضوع إتفاق شراكة في تربية المواشي في الأبقار وتربية الأسماك والتشجير والبستنة في السوق، ويقدر مبلغ الإستثمارات الملتزم بها بمبلغ (8,266,999,000) دينار جزائري وقد أظهرت المزارع التجريبية معدلات عائد إستثماري عالي



الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصحة العامة البيطرية في تونس:

سمح بإنشاء صندوق مخصص لتمويل الأنشطة المتعلقة بالصحة الحيوانية و مشاركة منظمات المنتجين للثروة الحيوانية. و مصادر التمويل هي الضرائب المحصلة ، علف الحيوانات، والأدوية، والمسالخ ومساهمة من العملاء (جزئيا). وتم تمديد الخدمات للأنشطة الأخرى مثل التفتيش على الأغذية ورصد المرض. فأن تجربة الشراكة القطاعين العام والخاص إيجابية وناجحة للغاية في تونس.



شكراً جزيلاً